

## اجتماع مجلس الوزراء

(الجزائر، الأربعاء 30 ديسمبر 2015)

ترأس فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة اليوم الأربعاء 30 ديسمبر الموافق لـ 18 ربيع الأول 1437 هجري مجلسا للوزراء.

افتتح اجتماع مجلس الوزراء بتلاوة سورة الفاتحة على روح الفقيد المجاهد حسين آيت أحمد أحد أبرز قادة ثورة الفاتح نوفمبر.

استهل مجلس الوزراء أشغاله بالمصادقة بعد الدراسة على مشروع قانون تمهيدي يتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و تحديد هوية الأشخاص قدمه وزير العدل حافظ الأختام.

يعد تحليل الحمض النووي من وسائل الإثبات الحديثة كونه يقدم خصائص أدق مقارنة بأي نوع آخر من البصمات. و يأتي مشروع القانون المعروض للدراسة لتقنين هذه الوسيلة الحديثة مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع الحساس للمسألة بالنسبة لكرامة الإنسان و حماية المعطيات الشخصية.

يؤطر النص اللجوء إلى هذه الوسيلة الإثباتية لاسيما فيما يخص السلطات المؤهلة بإعطاء أمر لإجراء هذا النوع من التحاليل و كذا الهيئات و الخبراء المعتمدين المؤهلين للقيام بالتحاليل المطلوبة. كما يحدد النص شروط و آجال تسجيل هذه المعطيات بالقاعدة المركزية للبصمات الوراثية و حق الفرد في طلب إزالة بصمته و سلطة الجهة القضائية المؤهلة بأمر تدمير العينات التي لم يعد حفظها ضروريا.

و من جهة أخرى يتضمن مشروع القانون إنشاء على مستوى وزارة العدل مصلحة للبصمات الوراثية يديرها قاضي مكلفة بإنشاء قاعدة مركزية للبصمات الوراثية و حفظها.

لدى تدخله عقب المصادقة على مشروع القانون حيا رئيس الجمهورية هذه الخطوة الجديدة في مسار إصلاح العدالة. كما دعا رئيس

الدولة القطاع إلى الاستمرار على هذا الدرب حتى يصبح القاضي حاميا محترما لحقوق الأفراد و المنظم بلا منازع للعلاقات بين كل الأطراف المعنية في وطننا الذي بات يتميز بالتعددية السياسية و تنوع الاقتصاد وتنافسيته.

ناقش مجلس الوزراء بعد ذلك مشروع قانون متمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات والذي قدمه أيضا وزير العدل حافظ الأختام. يندرج هذا المشروع الذي سيعزز الامكانيات التي تتوفر عليها بلادنا لمكافحة الإرهاب في إطار إرادة المجتمع الدولي في محاربة هذه الظاهرة مثلما تؤكد ذلك اللائحة المصادق عليها يوم 24 سبتمبر 2014 من طرف مجلس الأمن الأممي بخصوص "مقاتلين أجانب جندوا من طرف شبكات إجرامية تنشر إيديولوجياتها عن طريق التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال".

و جاءت الإثراءات التي اقترحت على قانون العقوبات لتجريم و معاقبة:

- تنقل جزائريين أو رعايا أجانب مقيمين في الجزائر إلى دولة أخرى بهدف تنفيذ التحريض على تنفيذ أو التدريب على تنفيذ أعمال إرهابية؛

- تمويل و تنظيم عمليات التنقل نحو دولة أخرى لنفس الأسباب المذكورة عن طريق تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أو أي وسيلة أخرى؛

- و كذا أعمال التجنيد لحساب الجمعيات أو الجماعات أو التنظيمات الإرهابية و دعم أعمالها و نشر إيديولوجيتها باستعمال نفس الوسائل.

من جهة أخرى يتضمن نص مشروع هذا القانون أحكاما متعلقة بمراقبة المواقع و الرسائل الالكترونية المرتبطة بالنشاط الإرهابي و هي المهمة التي سيتكفل بها الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها التي انشئت مؤخرا و وضعت تحت سلطة وزير العدل حافظ الأختام.

واصل مجلس الوزراء أشغاله بالمصادقة بعد الدراسة على مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء المرصد الوطني للخدمة العمومية قدمه وزير الداخلية و الجماعات المحلية.

ستشكل هذه الهيئة التي تسعى إلى المساهمة في القضاء على العراقيل البيروقراطية و تحسين الخدمة العمومية إطارا للتشاور يضم ممثلي الدوائر الوزارية و المجالس المنتخبة و المجتمع المدني و الصحافة. تتمثل مهمة المرصد في تقييم تطور الخدمة العمومية. كما أنه مؤهل لاقتراح إجراءات فيما يخص الاستفادة العادلة من الخدمة العمومية و حماية حقوق المواطنين.

و سيقدم المرصد الذي وضع تحت سلطة وزير الداخلية تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية حول تطور الخدمة العمومية. كما سيقدم للوزير الأول تقارير دورية حول نفس الموضوع.

كما استمع مجلس الوزراء و ناقش عرضا لوزير الداخلية و الجماعات المحلية حول بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الالكترونية. ستشكل هذه البطاقة التي سيتم اطلاقها ابتداء من شهر جانفي المقبل ركيزة اساسية لعصرنة الخدمة العمومية و تعميم الإدارة الالكترونية في البلاد.

بالفعل ستدعم بطاقة التعريف الوطنية الجديدة بترتيبات متينة خاصة بالأمن المعلوماتي. كما ستدخل رقما تعريفيا وطنيا لكل مواطن. و عليه ستتم رقمنة كل الخدمات العمومية لتسهيل الوصول إليها من طرف المواطنين و الإدارات و المؤسسات مما سيسمح بتقليص عدد الوثائق الإدارية و تسريع وتيرة الخدمات التي تقدمها المصالح العمومية و كذا بإنشاء بطاقات وطنية أكثر مرونة بالنسبة لجميع الخدمات العمومية.

و لمرافقة إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية سيتم قريبا عرض مشروع قانون لتقنين التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات و الهيئات العمومية و تحديد المعايير ذات الصلة بالأمن و التصديق الإلكترونيين.

كما سيأتي نص مشروع قانون آخر ليتم هذه الترتيبات القانونية التي ستؤطر تعميم الإدارة الإلكترونية في البلاد.

و في تعليقه على هذه الملفات أعرب رئيس الجمهورية عن ارتياحه لإطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية التي ستشكل ركيزة أساسية من أجل تسريع حوكمة الشأن العام في وطننا.

في هذا الصدد كلف رئيس الدولة الحكومة بتجنييد كافة الامكانيات الضرورية لتكثيف الإصدار المحلي لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية و تعميمها في أقرب الأجل الممكنة.

بخصوص إنشاء المرصد الوطني للخدمة العمومية اعتبر رئيس الجمهورية أن هذا الأخير سيسمح بتحسين انضمام المجتمع إلى التحولات التي يتعين على المرفق العمومي مواصلتها. و عليه طلب رئيس الدولة التعجيل بدخول هذا المرصد في الخدمة.

واصل مجلس الوزراء مداولاته بالمصادقة بعد الدراسة على مشروع مرسوم رئاسي قدمه وزير الطاقة يتضمن الموافقة على الملحق رقم 4 لعقد استكشاف و استغلال المحروقات بحقل زمول الخبر (كتلة 403.د.) يتضمن هذا الملحق الذي وقعته سوناطراك مع الشركة الإيطالية "إيني ألجيريا" تمديد لخمس سنوات اعتبارا من 8 جويلية 2015 عقد استغلال الشريكين لحقل المحروقات لرهود مسعود شرق.

واصل مجلس الوزراء مداولاته بالدراسة و المصادقة على مرسوم رئاسي قدمه وزير المالية يسمح بمساهمة الجزائر في التجديد العاشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية.

قرر مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 2014 مباشرة التجديد العاشر لموارد هذا الصندوق في حدود 1.44 مليار دولار و تقدر حصة الجزائر فيها بـ 10 ملايين دولار سيتم تسديدها على ثلاث دفعات سنوية.

للتذكير يغطي برنامج تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الجزائر أساسا تحسين أنظمة إنتاج الحبوب أمام التغيرات المناخية. من جهة أخرى استمع مجلس الوزراء و ناقش عرضا مشتركا لوزير الأشغال العمومية و النقل حول الميناء الجديد لمنطقة الوسط.

أفضت الدراسات التقنية لتحديد موقع لإنجاز ميناء جديد في المياه العميقة إلى اختيار موقع "الحمداية" شرق مدينة شرشال لإنجاز ميناء بعمق 20 مترا.

سيتم إنجاز هذا الميناء من أجل التجارة الوطنية البحرية و ليكون أيضا "محورا" للمبادلات على المستوى الإقليمي. و عليه سيتوفر على

23 رصيفا بطاقة معالجة سنوية لـ65 مليون من الحاويات و 257 مليون طن من البضائع العامة.

كما سيكون ميناء "الحمدانية" قطبا للتنمية الصناعية مرتبطا بشبكات السكك الحديدية و الطرقات السريعة و يتوفر على موقعين يمتدان على مساحة 2000 هكتار لاستقبال المشاريع الصناعية.

و حسب العرض الذي قدم لمجلس الوزراء سيتم إنجاز مشروع الميناء الجديد على مرحلتين تمتدان على عشر سنوات تقريبا بتكلفة تقدر ب 3ر3 مليار دولار.

عقب النقاش وافق مجلس الوزراء على إنجاز الميناء الجديد في المياه العميقة بموقع "الحمدانية".

و بهذه المناسبة كلف رئيس الجمهورية الحكومة بتنفيذ هذا المشروع في إطار الشراكة وفق القاعدة 49/51 بالمائة بين المؤسسات العمومية و الخاصة و شريك أجنبي معروف قادر على المساهمة في تمويل هذا الانجاز و تسييره مستقبلا و إدراج هذا الميناء الجديد في مجالات النقل البحري الدولي حتى يتمكن من جلب حركة تجارية هامة.

كما كلف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكومة بالعمل على تخفيض آجال تسليم هذا المشروع و إشراك في انجازه مؤسسات أجنبية تتمتع بخبرة أكيدة بالتعاون مع المؤسسات المحلية.

من جهة أخرى استمع مجلس الوزراء و ناقش عرضا قدمته وزيرة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال حول كفاءيات نشر "الجيل الرابع للهاتف النقال".

و تمت الإشارة في هذا العرض الى أن ملف المناقصة لمنح رخصة استغلال الجيل الرابع للهاتف النقال جاهز و سيتم نشره قريبا. وستكون هذه المناقصة مفتوحة لمتعاملي الهاتف النقال الثلاثة المعتمدين حاليا والذين يتوفرون على منشآت عبر التراب الوطني.

و يتوجب على المتعامل أو المتعاملين الذين سيتم قبولهم بعد دراسة العروض العمل على نشر خدمة الجيل الرابع تدريجيا عبر الوطن بهدف تغطية مجموع التراب الوطني في أجل أقصاه أربع سنوات.

أما بخصوص تكلفة رخصة الجيل الرابع فتتكون من جزء ثابت و آخر متغير بنسبة 1 بالمئة من رقم الأعمال الناتج عن تسويق الرخصة.

كما يتعين على المستفيد من رخصة الجيل الرابع دفع إتاوة سنوية على استئجار الموجات.

كما أذن مجلس الوزراء للهيآت المختصة بإطلاق المناقصة المتعلقة بمنح رخصة استغلال الجيل الرابع للهاتف النقال.

و استمع مجلس الوزراء الى عرض لوزير النقل حول مشروع صفقة بالتراضي لإنجاز النظام الكامل لتوسيع ميترو الجزائر العاصمة. و يشارك في هذه الصفقة التي تم إبرامها بترخيص من مجلس الوزراء مؤسسات جزائرية و فرنسية تم إنتقاؤها عقب استشارة مصغرة. و تتضمن هذه الصفقة انجاز النظام الكامل لتوسيع ميترو الجزائر العاصمة على مسافة 3ر6 كلم بين حي البدر و عين النعجة بقيمة إجمالية تقدر بـ 12ر263 مليار دج.

و في الختام وافق مجلس الوزراء بعد الدراسة على قرارات فردية تتضمن تعيين و إنهاء مهام مسؤولين سامين في الدولة.

وبعد دراسة جدول أعمال هذا المجلس المجتمع في نهاية السنة إغتتم رئيس الجمهورية هذه المناسبة ليعبر عن أطيب تمنيه بالصحة و الرفاه لكل مواطن و مواطنة و أن تكون سنة 2016 سنة تتميز بمزيد من التقدم على طريق التنمية الوطنية في ظل الحفاظ على استقرار البلاد. كما اشار رئيس الجمهورية أنه بعون الله تعالى ستعرف السنة الجديدة أجندة جد مكثفة في مجالات عديدة.

و عليه على الصعيد السياسي سيشكل مشروع مراجعة الدستور اعتبارا من بداية السنة الجديدة مرحلة هامة في الحياة السياسية و المؤسساتية للبلاد. وستكون هذه المراجعة متبوعة بإعداد و مناقشة عدة مشاريع قوانين من أجل تعزيز دولة القانون و بصفة خاصة حماية الحقوق و الحريات و ضبط التعددية الديمقراطية.

و على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي ستواجه الجزائر تحديات كبيرة من بينها مواصلة سياستها الخاصة بالإصلاحات و التنمية الواجب تفعيلها و كذا سياسة التضامن الوطني و العدالة الاجتماعية في ظل الشفافية و المساواة و بشكل خاص تسيير آثار تراجع أسعار النفط يضيف رئيس الجمهورية.

و أكد رئيس الدولة أن شعبنا بحكم قناعاته بأن الجزائر تتوفر على عدة مؤهلات سيتجند لتثمين و تحويل هذه التحديات الى نجاحات وطنية. و بنفس المناسبة دعا رئيس الجمهورية الحكومة إلى تكثيف الاتصال المؤسساتي بهدف التوضيح للرأي العام واقع التحولات التي تمت مباشرتها أو ستتم مباشرتها و التي لا تشكك بتاتا في السيادة الوطنية على اقتصاد البلاد و لا تقرر مسبقا تخلي الدولة عن المؤسسات الاستراتيجية وكذا طمأنة الرأي العام أن هذه التحولات لن تشكك في خيار التضامن و العدالة الاجتماعية.

و في ذات الصدد و بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين كلف رئيس الجمهورية الحكومة بإطلاق القرض الاستهلاكي الموجه للإنتاج الوطني و أخذ التدابير اللازمة للتخفيف من انعكاسات زيادة أسعار الوقود على النقل و النشاط الفلاحي و الصيدي.